E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 || AIF: 0.5 GIF: 1.5255

الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالنكارة من خلال كتابه (شرح السنة)

The Hadiths Condemned by Imam Al-Baghawi in his Book (Sharh Al-Sunnah)

الباحثة: **جميلة علي أحمد غراب**: باحثة دكتوراه - تخصص حديث وعلومه- جامعة صنعاء، اليمن.

By: Jamila Ali Ahmed Ghorab: PhD researcher, specializing in modern sciences and sciences, Sana'a University, Yemen.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز جهود الإمام البغوي في الأحاديث التي حكم عليها بالنكارة، من خلال كتابه: (شرح السنة)، كما أنه يحُرر في هذا البحث: المقصود بالمنكر، وأنواعه، وحكمه عند العلماء المتخصصين من المتقدمين في علم الحديث. وقد استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي. وقد وصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن المراد بالمنكر عند الإمام البغوي هو: الذي يتفرد به المتروك أو من اشتد ضعفه، حيث قد اعتمد في حكمه بالنكارة على من سبقه من المحدثين، كالإمام البخاري، والإمام الترمذي، وكل الأحاديث مورد الدراسة قد حصلت فيها النكارة من جهة السند، وما يزال الباب مُشرعاً أمام الباحثين في استكمال تحرير مصطلحات علم الدراية وتطبيقها عند الإمام البغوي من خلال مصنفاته.

الكلمات المفتاحية: النكارة، الأمام البغوي، كتاب شرح السنة.

Abstract:

The present research aims at highlighting the efforts of Imam Al-Baghawi in the Hadiths (Prophetic Traditions) that have been judged by him, in his book- Sharh Al-Sunnah (Explanation of the Sunnah) , as ungodly. The research also includes the meaning of 'Disaffirmation or Anonymity of Hadiths', its types and its judgment for senior scholars specialized in the field of Islamic 'Hadiths Science'. The researcher has come up with a group of finings, the most prominent of which are: an anonymous Hadith, for Imam Al-Baghawi, is the one that is singled out by the abandoned, or the one that has a weak chain of narration. That Al-Baghawi has relied in his abovementioned judgment on those who preceded him from senior Islamic scholars specialized such as Imam Al-Bukhari and Imam Al-Tirmidhi. Moreover, the term 'Anonymity of Hadiths' has been found in all Hadiths, under the present study, to be due to the factor of 'Weakness of Sanud' (the chain of transmission or narration of

Hadith). The gate is still opened for researchers to complete the terms of the 'Science of Know-how' and its implications, according to Imam Al-Baghawi through his works.

Keywords: Anonymity of Hadiths, Al-Baghawi, Sharh Al-Sunnah, Explanation of the Sunnah.

المقدمة:

الحمد لله، رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه وعبده ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وآله تسليماً كثيراً.

لا يخفى على أحدٍ ما للسُنَّةِ النبوية من منزلةٍ عظيمةٍ في الدين؛ إذ هي المصدر التي تستند إليها الشريعة الإسلامية وهي المبينة لأحكامه، والمفصَّلة لما جاء في القرآن الكريم والمبينه لأحكامه.

وقد أوْلى علماؤنا السنة النبوية جُلَّ عنايتهم بجانب اعتنائهم بالقرآن الكريم، فدونوها، وبحثوا عن صحيحها وضعيفها وأثبتوه لمن جاء بعدهم، وصنَّفوها، فأكثروا من التصنيف في جميع مجالات السنة النبوية وكافة أبوابها، فلا تكاد تجدُ بابًا من أبواب الدَّين إلا وللمحدثين فيه جهود كبيرة بذلوها في سبيل تنقية السنة من الضعيف والموضوع ونقل الصحيح الذي تبنى عليه الأحكام الشرعية.

إلا أنَّه مع ذلك فقد اشتهر بين المحدثين أئمةٌ أفذاذٌ وحفاظٌ كبارٌ، أثروا ساحة السنة النبوية بما صنفوا من التصانيف، وكانت مناهجهم في التصحيح والتضعيف نموذجاً لمن بعدهم إلى يومنا هذا، وحكموا على الراوي وعلى روايته، تيسيراً للوصول للأحاديث والأحكام التي تبنى عليها الشريعة ومن هؤلاء الأئمة: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبو دواد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد بن حجر العسقلاني، والبغوي الذي هو مورد الدراسة، وغيرهم من علماء الحديث ممن كان لهم الأثر البالغ في إثراء ساحة السنة النبوية بالمصنفات التي سارت بها الركبان، وتلقاها العلماء بالقبول على مرَّ الأزمنة والعصور.

وحيث كان الأمر كذلك فإن طلاب العلم بحاجة ماسة إلى تلك المصنفات التي تركها هؤلاء الأئمة الأفذاذ بالدراسة والتمحيص، التي بينت لهم منهجاً واضحاً وطريق مسلوكا بها مسبوقاً من قبل أهل العلم، لتكون عوناً لهم في الترقي في درجات العلم بالسنة النبوية وعلومها.

وقد أفصح الإمام البغوي عن مؤلفه في مقدمة كتابه: (شرح السنة) فقال: " فَهَذَا كتاب فِي شرح السّنة، يتَضَمن إِن شَاءَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كثيرا من عُلُوم الْأَحَادِيث، وفوائد الْأَخْبَار المروية عن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حل مشكلها، وَتَفْسِير غريبها، وَبَيَان أَحْكَامهَا، يَتَرَتَّب عَلَيْهَا من الْفِقْه وَاخْتِلَاف الْعلمَاء، جمل لَا يَسْتَغْنِي عن مَعْرفَتهَا المرجوع إِلَيْهِ فِي الْأَحْكَام، ".[1] فذكر ببعض العبارات الاصطلاحية التي تحتاج إلى مزيد عنايةٍ وبحثٍ ودراسة، ومن تلك المصطلحات التي عبر بها الإمام البغوي في حكمه على بعض الأحاديث مصطلحُ: (المنكر).

وإذا كان كثر استخدام هذا المصطلح بين أئمة الحديث ونقاده المتقدمين، مع عدم تصريحهم بالمراد منه على وجهٍ محددٍ ودقيق، فإنه من الأهمية أن تولى مصطلحات الرواية والرواة بشيءٍ من الدراسة المتأنية، تتناول بيان المصطلحات الحديثية من الجهة النظرية والتطبيقية.

فساهمت بدراسة مصطلح: (المنكر) في كتاب: (شرح السنة) للإمام البغوي من الناحية النظرية والتطبيقية بيان مراد الإمام البغوي لسبب إطلاقه لهذا المصطلح .

ومن بعد التتبع لكتابه: (شرح السنة) وجدت له سبعة أحاديث حكم عليها بالنكارة، أو اعتمد في حكمه بالنكارة على من سبقه من المحدثين، كالإمام البخاري، والإمام الترمذي، فقمت بتخريج ستة أحاديث منها ودراستها والحكم عليها، وتركت واحداً لم أدرسه؛ لعدم ذكر الإمام البغوي لسنده، وإنما اكتفى بقوله: "ويروى"، ولذلك لم أجد سنداً لأدرسه، والله الموفق.

منهج البحث:

اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي، فاستخدمت الاستقرائي لتفكيك ما ضعَّفَه الإمام البغوي في كتابه: (شرح السنَّة)، ووصفه إياه بالمنكر. كما استخدمت التحليلي، فقامت بتحليل تلك النماذج، وبيان وجه نكارتها من منظور الإمام البغوي، بحسب تقريراته وحججه التي أوردها بذكر الأحاديث التي تكلم عليها، ثم تذيّلُه بذكر حُكم من تقدَّمه من الأئمة ممن أنكَرَ تلك الأحاديثَ التي أَنكرها موافقاً لهم.

---

(1) شرح السنة للبغوي (1/ 2)

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

تتجلى بعض أهمية هذا البحث وأهم الأسباب التي دعتني لاختياره في الآتي:

1- أن مصطلح (المنكر) من أكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً في أحكام المحدثين.

2- أن هذا المصطلح يتداخل مع بعض المصطلحات الأخرى التي قيل: إن له بها علاقة معينة، كالشاذ والفرد والمعروف والمحفوظ وزيادة الثقات؛ لعدم وجود اتفاق على حدَّه وتعريفه عند أئمة هذا الفن.

3- أن أئمة النقد والجرح والتعديل قد أكثروا من وصف بعض الرواة بأنهم: منكر الحديث، أو لهم مناكير، ونحو ذلك، فكان لا بد من الوقوف على معنى: (منكر الحديث) عند النقاد؛ ليستفاد من أحكامهم على الرجال الاستفادة الصحيحة البعيدة عن الخلل.

أهداف البحث:

1. إبراز معنى النكارة عند علماء الحديث عموماً والإمام البغوي خصوصاً.
2. بيان حكم الحديث المنكر وأقسامه.
3. تحرير الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالنكارة من خلال كتابه: (شرح السنة).
4. الترجمة المختصرة لأعلام السند، عدا من يدور الحديث حوله من حيث النكارة وعدمها، فقد استوعبت أقوال المتقدمين من أهل الجرح والتعديل فيه؛ نظراً لصفة البحث.

المبحث الأول: التعريف بالإمام البغوي، وبكتابه: (شرح السنة):

المطلب الأول: التعريف بالإمام البغوي.

أولاً: اسمه ولقبه:

هو: الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الشافعي، ويلقب أَيْضاً: ركن الدّين(1).

ثانياً: مولده:

مولده في جمادى الأولى سنة: (433هـ)(2).

ثالثاً: شيوخه:

له مشائخ كثر نذكر بعضًا منهم من أهل الحديث:

1- القاضي: حسين بن محمد المروزي، الشافعي، صاحب (التعليقة)، (ت: 462هـ)(3).

2- المحدّث عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم الهروي، راوي (الصحيح) عن النّعيمي: (ت: 463هـ).

رئيس مرو الروذ، الذي عمّ خراسان ببرّه وأفضاله: أبو علي حسان بن سعيد بن سعيد المنيعي، (ت: 463هـ)(4).

3- شيخ الحجاز أبو الحسن علي بن يوسف الجويني، صوفي فاضل، صنف كتاب: (السلوة في علوم الصوفية)، (ت: 463هـ)(5).

(1) المعين في طبقات المحدثين، للذهبي (ص: 151)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (14/ 328).

(2) معجم البلدان، لياقوت الحموي (1/ 468)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (6/ 79).

(3) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (1/ 423)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (11/ 588).

(4) العبر في خبر من غبر، للذهبي (2/ 315)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (5/ 265).

(5) سير أعلام النبلاء، للذهبي (14/ 328)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (1/ 315).

4- أبو صالح أحمد بن عبد الملك بن علي بن أحمد النيسابوري، الصوفي، المؤذن، محدث خراسان وخرج ألف حديث عن ألف شيخ[1].

رابعاً: تلاميذه:

1- الإمام الواعظ المحدث، أبو الفتوح، محمد بن أبي جعفر محمد بن علي بن محمد، الطائي الهمذاني، صاحب (الأربعين) المشهورة، (ت: 555هـ)[2].

2- محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن علي بن إبراهيم بن عبد الله بن يعقوب المروزي الزّاغولي، (ت: 559هـ)[3].

3- أبو المكارم، فضل الله ابن المحدث العالم أبي سعيد محمد بن أحمد النوقاني، الشافعي، : (ت: 600هـ)[4].

4- حفدة العطاري، وراوي كتابيه: (شرح السّنّة) و(معالم التنزيل)، الإمام مجد الدّين أبو منصور، محمد بن أسعد بن محمد الطّوسي، الشافعي، الأصولي الواعظ، تلميذ محيي السّنّة البغوي، (ت: 571)[5].

خامسا: وفاته:

توفي الإمام البغوي ـ بمرو الرّوذ في شوال سنة: (516هـ)، ودفن عند شيخه القاضي حسين بمقبرة الطالقان، وقبره مشهور هنالك[6].

(1) سير أعلام النبلاء، للذهبي (13/ 498)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (2/ 327).

(2) سير أعلام النبلاء، للذهبي (14/ 329)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (6/ 292).

(3) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (6/ 312)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (2/ 1367).

(4) سير أعلام النبلاء، للذهبي (16/ 6)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (7/ 97).

(5) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (6/ 397)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (8/ 360).

(6) العبر في خبر من غبر، للذهبي (2/ 406)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (2/ 136).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب: (شرح السنة)

ترك الإمام البغوي ـ رحمه الله تعالى ـ كتباً عدة في مختلف الفنون في التفسير والحديث والفقه، كان لها الأثر النافع والعظيم فيمن جاء بعده، وروى الحديث، واعتنى به، فمن هذه المؤلفات: كتاب الحديث (شرح السنة) الذي هو مورد الدراسة:

قال فيه مؤلفه في الجزء الأول (ص: 2–4): "أما بعد: فَهَذَا كتاب فِي شرح السّنة، يتَضَمن –إِن شَاءَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى– كثيراً من عُلُوم الْأَحَادِيث، وفوائد الْأَخْبَار المروية عن رَسُول الله – صلى الله عليه وآله وسلم– من حل مشكلها، وَتَفْسِير غريبها، وَبَيَان أَحْكَامهَا، يَتَرَتَّب عَلَيْهَا من الْفِقْه وَاخْتِلَاف الْعلمَاء جمل لَا يَسْتَغْنِي عن مَعْرفَتهَا المرجوع إِلَيْهِ فِي الْأَحْكَام، والمعول عَلَيْهِ فِي دين الْإِسْلَام.

وَلم أودع هَذَا الْكتاب من الْأَحَادِيث إِلَّا مَا اعْتَمدهُ أَئِمَّة السّلف الَّذين هم أهل الصَّنْعَة، الْمُسَلَّمُ لَهُم الْأَمر من أهل عصرهم، وَمَا أودعوه كتبهمْ، فَأَما مَا أَعرضُوا عنهُ من المقلوب والموضوع والمجهول، وَاتَّفَقُوا على تَركه، فقد صنت الْكتاب عنهَا.

وَمَا لم أذكر أسانيدها من الْأَحَادِيث، فأكثرها مسموعة، وعامتها فِي كتب الْأَئِمَّة، غير أَنِّي تركت أسانيدها حذراً من الإطالة، واعتماداً على نقل الْأَئِمَّة.

وَإِنِّي فِي أَكثر مَا أوردته، بل فِي عامته مُتبع، إِلَّا الْقَلِيل الَّذِي لَاحَ لي بِنَوْع من الدَّلِيل، فِي تَأْوِيل كلام مُحْتَمل، أَو إِيضَاح مُشكل، أَو تَرْجِيح قَول على آخر؛ إِذْ لعلماء السّلف –رَحِمهم الله تَعَالَى– سعي كامِل فِي تأليف مَا جَمَعُوهُ، وَنظر صَادِق للخلف فِي أَدَاء مَا سَمِعُوهُ"[1]. ا.هـ.

لقد جمع الإمام البغوي ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه هذا بين الرواية والدراية، فَعُدَ من الكتب القيمة، وذلك لمعرفته بأقوال الصحابة والتابعين والأئمة والمجتهدين، و قام بخدمة هذا الكتاب كل من الأستاذين القديرين: الاستاذ شعيب الأرناؤط ووالاستاذ زهير الشاويش، وقد صدر عن المكتب الإسلامي ببيروت (16) مجلداً مع الفهارس.

(1) شرح السنة، للبغوي (1/ 2).

المبحث الثاني: تعريف المنكر وحكمه وأقسامه

المطلب الأول: تعريف الحديث المنكر.

أولاً: المنكر لغةً:

(نكر) النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على: خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. ونكر الشيء: أي لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه ... [1].

والمنكر من الأمر: ضد المعروف، وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه، فهو منكر[2].

"ونكر فلان الأمر، (كفرح)، نكراً، (محركة)، ونكراً ونكوراً، (بضمهما)، ونكيراً. وأنكره واستنكره وتناكره: جهله. والمنكر: ضد المعروف"[3].

من خلال ما سبق يتبين: عدم اجتماع وصفاً لشيء واحد في نفس الحيثية ؛ لأن إنكار الشيء عدم قبول القلب له، وهو في اللغة ضد المعروف.

ثانياً: المنكر اصطلاحاً:

لقد صرح الإمام مسلم (ت: 261هـ) بأن علامة المنكر: أن يروي الراوي عن شيخ كثير الحديث والرواة شيئاً ينفرد به عنهم، فيكون الشاذ كذلك"[4].

وعرفه البرديجي (ت: 301 هـ)، وممن نقله عنه ابن الصلاح (ت: 643هـ) في مقدمته؛ لعدم توفر مصدره الذي نقل منه، ولعله ضمن المفقود من تراث هذه الأمة: "بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر"[5].

ونقله ابن رجب (ت: 795هـ) فقال: "ولم أقف لأحد من المتقدمين على حدِّ المنكر من الحديث وتعريفه، إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين

(1) انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (5/ 476).

(2) انظر: لسان العرب، لابن منظور (5/ 233).

(3) القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ص: 487).

(4) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (1/ 68).

(5) مقدمة ابن الصلاح (ص: 80).

في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً"[1].

وعرفه ابن الصلاح (ت: 643هـ) فقال: "المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه.

مثال الأول – وهو: المنفرد المخالف لما رواه الثقات–: رواية مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عُمَر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: ((لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم))"[2].

"ومثال الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده: ما رويناه من حديث أبي زُكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها–: أن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: ((كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق))[3]. تفرد به أبو زُكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم"[4].

وسار على هذا التعريف كل من جاء بعده من إئمة هذا الفن، كالإمام النووي (ت: 676هـ)، وابن دقيق العيد (ت: 701هـ)، وابن جماعة (ت: 733هـ)، والحافظ الذهبي (ت: 748هـ)، وابن كثير (ت: 774هـ) وغيرهم من المنشغلين بهذا الفن.

وعرَّفه ابن حجر (ت: 852هـ) فقال: "وأما ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث"[5].

(1) شرح علل الترمذي (2/ 653).

(2) رواه البخاري، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، (8/ 156)، برقم: (6764)، ومسلم، كتاب الفرائض (3/ 1233)، برقم: (1614).

(3) رواه ابن ماجه، باب أكل البلح بالتمر، (4/ 438)، برقم: (3330)، والنسائي في السنن الكبرى، البلح بالتمر (6/ 250)، برقم: (6690)، وقال الألباني: موضوع، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة (1/ 401)، برقم: (231).

(4) مقدمة ابن الصلاح (ص: 82).

(5) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (2/ 675).

وقال: "إن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف، ومقابلة يقال له: المنكر، عرف بهذا أنّ بين الشّاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأنّ بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أنّ الشّاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف. وقد غفل من سوّى بينهما، والله أعلم"[1].

ومن خلال الاستقراء لمنهج الأئمة المتقدمين يظهر –والله أعلم– أن بعضهم أراد به: ما خالف به الضعيف للثقة أو الثقات وبعضهم: أراد به ما تفرد به الراوي مطلقاً. وبعضهم: أراد به ما تفرد الضعيف.، وربما حَكَم النُّقَّاد على حديث الثقة بالنَّكارة لمجرَّد تفردَّه بما لا يُحْتَمَل.

المطلب الثاني: حكم الحديث المنكر

أولاً: الحديث المنكر كما تقدم ذكره عند أهل اللغة والمحدثين: أنه ضد المعروف، أي: أن أصل إنكار الشيء: عدم قبول القلب له، وهذا المعنى يوجب الإطراح وعدم القبول.

ومن يمعن النظر في استعمالات أهل الفن يجد أن الحديث المنكر عندهم غير مقبول، ومن أجل إثبات ذلك ساورد بعض أقوال الأئمة المحدثين في هذه المسالة:

بادئةً بقول الإمام مسلم: "فلولا الّذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدّثًا، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضّعيفة، والرّوايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصّحيحة المشهورة ممّا نقله الثّقات المعروفون بالصّدق والأمانة"[2].

ثم قال: "ودلّت السّنّة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: ((من حدّث عني بحديث يرى أنّه كذب، فهو أحد الكاذبين))"[3].

وقال الأوزاعيّ (ت: 157هـ): "كنّا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا، كما يعرض الدّرهم الزّائف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا تركنا"[4].

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: 73).

(2) مقدمة صحيح مسلم (1/ 7).

(3) رواه مسلم، باب وجوب الرواية عن الثقات (1/ 8).

(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: 265).

قال الرّبيع بن خثيم (ت: 65هـ): "إنّ للحديث ضوءًا كضوء النّهار تعرفه، وظلمةً كظلمة اللّيل تنكره".

وقال ابن الجوزيّ (ت: 597هـ): "الحديث المنكر يقشعرّ له جلد الطّالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب"[1].

وبذلك يتبين أن الحديث المنكر من قسم الحديث الضعيف، فلا يقوى ولا يتقوى عند نقّاد الحديث.

وقد ذهب جمع من العلماء المتأخرين إلى أن في الحديث المنكر ما هو مقبول استناداً على تصور فرق في معنى المصطلح عند نقاد الحديث، والذي دعاهم إلى هذا التصور: أن الإمام أحمد والنسائي كانا يطلقان النكارة على أحاديث تفرد بها الثقات، وعبارة البرديجي في المنكر توهم أن كل أفراد الثقات مناكير، وقد سبق الحديث عنه في المطلب الأول.

وإليه تشير عبارة الحافظ ابن حجر، والإمام النووي، وبعض من جاء بعدهم من نقَّاد الحديث:

قال النووي: شارحاً عبارة مسلم: (في علامة المنكر)، "هذا الذي ذكر –رحمه الله تعالى– هو المعنى المنكر عند المحدثين، يعنى به: المنكر المردود، فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً"[2]

ويتضح مما سبق من أقوال المحدثين: أن الحديث المنكر متروك مطرح عند أئمة النقد، سواء في ذلك المتون المنكرة والأسانيد.

المطلب الثالث: أقسام الحديث المنكر.

قال ابن الصلاح: "المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه.

مثال الأول –وهو: المنفرد المخالف لما رواه الثقات–: رواية مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عُمَر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: ((لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم))"[1]

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (1/ 325).

(2) شرح النووي على مسلم (1/ 57).

"ومثال الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده: ما رويناه من حديث أبي زُكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها–: أن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: ((كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق))[2]. تفرد به أبو زُكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم"[3].

المبحث الثالث: الأحاديث التي حكم عليها البغوي، وموقف العلماء منها.

الحديث الأول:

أولاً: الحديث[4]:

(1) سبق تخريجه (ص: 10).

(2) سبق تخريجه (ص: 10).

(3) مقدمة ابن الصلاح (ص: 82).

(4) شرح السنة للبغوي، باب الصّلاة بين المغرب والعشاء (3/ 473)، برقم: (896).

قال: أخبرنا أبو عثمان الضبّيّ[1]، أنا أبو محمّد الجرّاحيّ[2]، نا أبو العبّاس المحبوبيّ[3]، نا أبو عيسى[4]، حدّثنا أبو كريب[5]، نا زيد بن الحباب[6]، نا عمر بن أبي خثعم[7]، عن يحيى بن أبي

(1) هو: سعيد بن سليمان سعدوية الواسطيّ أبو عثمان الضبّي البزّاز، عرف بسعدويه، (ت: 225هـ)، انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمُغَلْطاي (5/ 307)، الوافي بالوفيات، للصفدي (15/ 141).

(2) هو: عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الجراح بن الجنيد بن هشام بن المرزبان، أبو محمد الجراحي المرزباني، (ت: 412هـ)، انظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي (9/ 205)، الوافي بالوفيات، للصفدي (18/ 23).

(3) هو: محمد بن أحمد بن محبوب بن الفضيل التاجر، أبو العباس المروزي المحبوبي، من أهل مرو ومحدثها، حدث بالجامع عن أبي عيسى الترمذي، رواه عنه غير واحد، توفي سنة: (346هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (7/ 838)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نُقْطَة (ص: 47).

(4) هو: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أبو عيسى، أحد أئمة الحديث، الحافظ العلم صاحب الجامع، توفي سنة: (269هـ)، انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (3/ 678)، الوافي بالوفيات، للصفدي (4/ 207).

(5) هو: محمد بن العلاء بن كُرَيْب، أبو كُرَيْب الهَمْدانيُّ الحافظ، محدِّث الكوفة، توفي سنة: (248هـ)، انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (55/ 52)، تاريخ الإسلام، للذهبي (5/ 1238).

(6) هو: زيد بن الحباب بن الريان وقيل ابن رومان، أبو الحسن التميمي العكلي الكوفي، (ت: 203هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (5/ 75)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (5/ 144).

(7) هو: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم (ت: 140هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (3/ 711)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (7/ 438).

قال الذهبي: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم اليمامي. هو: عمر بن أبي خثعم، ينسب إلى جده. ويقال: عمر بن خثعم. روى عن يحيى بن أبي كثير، له حديثان منكران: ((من صلى بعد المغرب ست ركعات)). و((من قرأ الدخان في ليلة)). حدث عنه زيد بن الحباب، وعمر بن يونس اليمامي، وغيرهما. وهاه أبو زرعة. وقال البخاري: منكر الحديث ذاهب. انظر: ميزان الاعتدال (3/ 211).

قال ابن الجوزي: "قال أحمد ويحيى والدّارقطنيّ: ضعيف، وقال أحمد مرّة: لا يساوي حديثه شيئا، وقال البخاريّ: هو منكر الحديث وضعفه جداً، وقال ابن حبان: لا يحل ذكره إلّا على سبيل القدح فيه، يضع الحديث على مالك وابن أبي ذئب وغيرهما من الثّقات". انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (2/ 208).

قال ابن عدي: "منكر الحديث". انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (6/ 126).

قال ابن حبان: "كان ممن يروي الأشياء الموضوعات عن ثقات أئمّة، لا يحل ذكره في الكتب إلّا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلّا على جهة التّعجّب". انظر: المجروحين، لابن حبان (2/ 83).

كثير[1]، عن أبي سلمة[2]، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: ((من صلّى بعد المغرب ستّ ركعات لم يتكلم فيما بينهنّ بسوء، عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنةً)). قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب، عن عمر بن أبي خثعم. قال محمّد بن إسماعيل –يعني: الإمام البخاري–: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم: منكر الحديث، وضعّفه جدًّا[3].

ثانياً: من روى الحديث من هذه الطريق:

رواه الترمذي، باب ما جاء في فضل التطوع (2/ 299)، برقم: (435)، ورواه ابن ماجه، باب ما جاء في الست ركعات بعد المغرب (1/ 369)، برقم: (1167)، ورواه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 250)، برقم: (819)، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلّا عمر بن عبد الله، تفرّد به: زيد بن الحباب، ورواه أبو يعلى الموصلي في المسند (10/ 413)، برقم: (6022)، ورواه البزار في مسنده البحر الزخار (15/ 216)، برقم: (8629).

ثالثاً: الحكم على هذه الطريق:

وهذه الطريق ضعيفة جداً؛ لوجود ضعيف فيها، وهو: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، متفق على تضعيفه، كما سبقت أقوال أهل العلم فيه عند ترجمته في الحاشية، ووصف حديثه بالمنكر؛ **لذلك اتفق الأئمة على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالنكارة، ورده؛ لأنه تفرد بروايته عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، وهو متروك، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه النكارة والضعف الشديد، والله أعلم.

الحديث الثاني:

(1) هو: يحيى بن أبي كثير، الإمام، أبو نصر، أحد الأعلام، اسم أبيه صالح، وقيل: يسار، وقيل: نشيط، مولى الطائيين وعالم أهل اليمامة، توفي سنة: (129هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (3/ 556)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (12/ 355).

(2) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني الفقيه، قال مالك: اسمه كنيته، وقيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، قال ابن معين: توفي سنة: (94هـ)، وقال الواقدي: سنة (104هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (2/ 1198)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (33/ 370).

(3) انظر: سنن الترمذي (1/ 560)، برقم: (435).

أولاً: الحديث[1]:

أخبرنا أبو علي حسان بن سعيد المنيعي[2]، أنا أبو الحسن محمد بن علي بن محمد بن صخر الأزدي[3]، حدثنا أبو القاسم عمر بن محمد بن سيف الكاتب البغدادي[4]، نا عبد الله بن سليمان[5]، نا أحمد بن صالح[6]، نا عبد الله بن وهب[7]، أخبرني عمرو بن الحارث[8]، أن عبد

(1) شرح السنة للبغوي، باب في ليلة النصف من شعبان (4/ 127)، برقم: (993).

(2) هو: حسان بن سعيد بن حسان المخزومي الخالدي المنيعي المروروذي، أبو علي، الشيخ الجليل الحاج الرئيس، مات في ذي القعدة سنة: (463هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (13/ 416)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (4/ 299).

(3) هو: محمد بن علي بن محمد بن صخر، أبو الحسن القاضي الأزدي البصري الضرير، كان كبير القدر، عالي الإسناد. حدّث بمصر والحجاز، توفي سنة: (443هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (9/ 649)، المقفى الكبير، للمقريزي (6/ 181).

(4) هو: عمر بن محمد بن سيف بن محمد بن جعفر أبو القاسم الكاتب البغدادي، توفي سنة: (374هـ). انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (13/ 123)، تاريخ الإسلام، للذهبي (8/ 404).

(5) هو: عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران أبو بكر ابن أبي داود الأزدي الحافظ السجستاني، توفي سنة: (316هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (29/ 77)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (11/ 136).

(6) هو: أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري، المعروف: بابن الطبري، الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية، أحد أركان العلم والحفظ، توفي سنة: (248هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (71/ 180)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (9/ 518).

(7) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم، الإمام أبو محمد، الفهري مولاهم، المصري، أحد الأعلام، وعالم الديار المصرية، توفي سنة: (197هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (4/ 1143)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (16/ 277).

(8) هو: عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري، مولى قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري، أبو أمية المصري، أحد الأئمة الأعلام، توفي سنة: (148هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (3/ 937)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (10/ 144)، الثقات، لابن حبان (7/ 228).

الملك بن عبد الملك[1]، حدثه عن المصعب بن أبي ذئب[2]، عن القاسم بن محمد[3]. (ح) وأخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحيّ[4]، أنا أبو منصور السّمعانيّ[5]، نا أبو جعفر الرّيّانيّ[6]، نا حميد بن

(1) هو: عبد الملك بن عبد الملك. عن مصعب بن أبي ذئب، عن القاسم. قال البخاري: في حديثه نظر، يريد حديث عمرو بن الحارث، عن عبد الملك أنه حدثه عن المصعب بن أبي ذئب، عن القاسم بن محمد، عن أبيه أو عمه، عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ينزل الله ليلة النصف من شعبان إلى السماء الدنيا، فيغفر لكل نفس إلا إنسانا في قلبه شحناء أو مشرك بالله)). وقيل: إن مصعبا جده. وقال ابن حبان وغيره: لا يتابع على حديثه. انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (2/ 659).

وقال ابن حبان: عبد الملك بن عبد الملك. عن مصعب بن أبي ذئب، يروي عن القاسم، عن أبيه، روى عنه عمرو بن الحارث، منكر الحديث جداً، يروي ما لا يتابع عليه، فالأولى في أمره ترك ما انفرد به من الأخبار. انظر: المجروحين، لابن حبان (2/ 136).

وقال البخاري: فيه نظر. نقله العقيلي وبين أنه أراد حديثه المذكور. ثم قال: وفي الباب أحاديث فيها لين. ونقله ابن عَدِي أيضًا وساق الحديث، وقال: هو معروف بهذا الحديث، وَلا يرويه عنه غير عَمْرو بن الحارث، وهو حديث منكر بهذا الإسناد. وقال البزار: لا نعلمه سمع من القاسم، وليس بالمعروف ونسبه في روايته فهريا. انظر: لسان الميزان، للذهبي (5/ 269).

وقال ابن عدي: وعبد الملك بْن عَبد الملك معروف بهذا الحديث، ولاَ يرويه عنهُ غير عَمْرو بْن الحارث، وَهو حديث منكر بهذا الإسناد. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (6/ 536).

(2) هو: مصعب بن أبي ذئب يروي عن القاسم بن محمد روى عمرو بن الحارث عن عبد الملك بن عبد الملك عنه، قال الدارقطني: مصعب بن أبي ذئب، عن القاسم بن محمد: مدني، متروك. انظر: الثقات، لابن حبان (7/ 478)، سؤالات البرقاني، للدارقطني (ص: 67).

(3) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي المدني الفقيه أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن، أحد الأعلام. ولد في خلافة عثمان، وكان خيرا من أبيه بكثير، توفي سنة: (108هـ)، انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (4/ 59)، تاريخ الإسلام، للذهبي (3/ 138).

(4) هو: عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم بن محمد بن داود بن أبي حاتم، أبو عمر المليحي الهروي، محدث هراة في وقته ومسندها، توفي سنة: (463هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (10/ 194)، الوافي بالوفيات، للصفدي (19/ 166).

(5) هو: محمد بن محمد بن سمعان، أبو منصور الحيري النيسابوري المذكر، توفي سنة: (382هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (8/ 538)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (4/ 432).

(6) هو: محمد بن أحمد بن أبي عون، أبو جعفر النسوي الرياني –بالتخفيف– وقيده الأمير أبو نصر بالتثقيل. وقيل: الرذاني –وهو أصح–. ورذان –بذال معجمة–: قرية من أعمال نسا. الحافظ المحدث الثقة، توفي سنة: (313هـ). انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (2/ 149)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (11/ 266).

زنجويه[1]، حدّثنا الأصبغ بن الفرج[2]، أخبرني ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أنَّ عبد الملك بن عبد الملك حدّثه، عن ابن أبي ذئب، عن القاسم بن محمّد، عن أبيه[3]، أو عمه[4]، عن جدّه[5] عن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: ((ينزل الله جلّ ثناؤه ليلة النّصف من شعبان إلى السّماء الدّنيا، فيغفر لكل نفس إلا إنسانًا في قلبه شحناء[6]، أو مشركا بالله)). قال – رحمه الله تعالى–: الصّواب عبد الملك بن عبد الملك بن مصعب بن أبي ذئب، وقال محمّد بن إسماعيل: عبد الملك بن عبد الملك بن مصعب بن أبي ذئب، عن القاسم، فيه نظر[7]. قال أبو حاتم: عبد الملك بن عبد الملك بن مصعب بن أبي ذئب[8]، عن القاسم، عن أبيه: منكر الحديث.

ثانياً: من روى الحديث من هذه الطريق:

(1) هو: حميد بن زنجويه، واسم زنجويه: مخلد بن قتيبة بن عبد الله، وزنجويه لقب مخلد، أبو أحمد الأزدي النسائي الحافظ، توفي سنة: (251هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (15/ 279)، تاريخ الإسلام، للذهبي (6/ 76).

(2) هو: أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، أبو عبد الله الأموي مولاهم، المصري، المالكي. الشيخ، الإمام الكبير، مفتي الديار المصرية، وعالمها، توفي سنة: (225هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (9/ 56)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (1/ 308).

(3) هو: محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي، أبو القاسم المدني والد القاسم بن محمد بن أبي بكر، ولد عام حجة الوداع في عقب ذي القعدة بذي الحليفة أو بالشجرة حين توجه رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– إلى حجته، قال العِجليُّ: لم يكن له صُحبةٌ، توفي سنة: (38هـ). انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (24/ 541)، تاريخ الإسلام، للذهبي (2/ 340)، الثقات، للعجلي (ص: 401).

(4) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، يكنى أبا عبد الله. وقيل: بل يكنى أبا محمد بابنه محمد الذي يقال له: أبو عتيق، شقيق عائشة. وشهد عبد الرحمن بن أبي بكر بدرا وأحدا مع قومه كافرا، ودعا إلى البراز، ثم أسلم وحسن إسلامه، وصحب النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– في هدنة الحديبية. كان اسمه عبد الكعبة فغير رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– اسمه وسماه: عبد الرحمن، توفي سنة: (53هـ). انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (2/ 824)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (4/ 274).

(5) هو: أبو بكر الصديق، خليفة رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–، وصاحبه.

(6) شحناء، أي: عداوة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (2/ 450).

(7) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (5/ 424).

(8) قال ابن حبان: عبد الملك بن عبد الملك بن معصب بن أبي ذئب. قال أبو الحسن الدارقطني: عبد الملك بن عبد الملك بن مصعب خطأ. إنما هو: عبد الملك بن عبد الملك، عن مصعب بن أبي ذئب. انظر: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص: 189).

رواه ابن خزيمة في التوحيد (1/ 325)، برقم: (48)، ورواه الدارقطني في النزول، باب الرواية عن أبي بكر الصديق في ذلك (ص: 157)، برقم: (75)، ورواه أحمد بن علي المروزي في مسند أبي بكر الصديق، باب محمد بن أبي بكر الصديق –رضي الله عنهما– (ص: 171)، برقم: (104)، ورواه البزار في مسنده: البحر الزخار، باب ما روى محمد بن أبي بكر عن أبيه (157/1)، برقم (80).

ثالثاً: الحكم على هذه الطريق:

وهذه الطريق ضعيفة جداً؛ لوجود ضعيف فيها، وهو: عبد الملك بن عبد الملك، متفق على تضعيفه، كما سبقت أقوال أهل العلم فيه عند ترجمته في الحاشية، ووصف حديثه بالمنكر؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالنكارة، ورده؛ لأنه تفرد بروايته عبد الملك بن عبد الملك، وهو متروك ما انفرد به من الأخبار، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه النكارة والضعف الشديد، والله أعل

الحديث الثالث:

أولاً: الحديث[1]:

أخبرنا أبو عثمان الضبّيّ، أنا أبو محمّد الجرّاحيّ، نا أبو العبّاس المحبوبيّ، نا أبو عيسى، نا أبو كريب[2]، نا رشدين بن سعد[3]، عن زبّان بن فائد[1]، عن سهل بن معاذ بن أنس الجهنيّ[2]،

(1) شرح السنة للبغوي، باب كراهية التخطي يوم الجمعة (4/ 267)، برقم: (1086).

(2) سبقت ترجمة الرواة السابقين جميعاً في الحديث الأول.

(3) هو: رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال أبو الحجاج المهدي المصري، وهو رشدين بن أبي رشدين. توفي سنة: (188هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (4/ 849)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (4/ 383).

قال الذهبي: "قال أحمد: لا يبالي عمن روى، وليس به بأس في الرقاق، وقال: أرجو أنه صالح الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ضعيف. وقال الجوزجاني: عنده مناكير كثيرة. قلت: كان صالحا عابدا سيئ الحفظ غير معتمد. وقال أبو يوسف الرقي: إذا سمعت بقية يقول: حدثنا أبو الحجاج المهري فاعلم أنه رشدين بن سعد. وعن قتيبة قال: ما وضع في يد رشدين شيء إلا وقرأه. وقال النسائي: متروك". انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (2/ 49).

وضعفه أحمد بن حنبل وقدم ابن لهيعة عليه. وقال أبو حاتم الرّازيّ: منكر الحديث، وفيه غفلة يحدث بالمناكير عن الثّقات، ضعيف الحديث. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 513).

عن أبيه[3] قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: ((من تخطّى رقاب النّاس يوم الجمعة اتّخذ جسرًا إلى جهنّم)). هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. وزبّان بن فائد منكر الحديث جدًّا، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة، كأنّها موضوعة، والعمل عليه عند أهل العلم: كرهوا تخطّي رقاب النّاس يوم الجمعة، وشدّدوا في ذلك.

ثانياً: من روى الحديث من هذه الطريق:

رواه الترمذي، باب ما جاء في كراهية التخطي يوم الجمعة (1/ 645)، برقم: (513)، ورواه ابن ماجه، باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام (2/ 206)، برقم: (1116)، ورواه أحمد

قال ابن حبان: "كان ممن يجيب في كل ما يسأل، ويقرأ كل ما يدفع إليه، سواء كان ذلك حديثه من أو من غير حديثه، ويقلب المناكير في أخباره على مستقيم حديثه". انظر: المجروحين، لابن حبان (1/ 303).

(1) هو: زبان بن فائد أبو جوين المصري الحمراوي، أمير المظالم بمصر أيام مروان بن محمد، توفي سنة: (155هـ). انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (5/ 31).

قال الذهبي: "ضعفه ابن معين. وقال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال أبو حاتم: صالح. وقال ابن يونس: كان على مظالم مصر، وكان من أعدل ولاتهم". انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (2/ 65).

قال ابن حبان: "زبان بن فائد من أهل مصر، يروي عن سهل بن معاذ، عن أنس، روى عنه سعيد بن أبي أيوب والمصريون، منكر الحديث جدا، ينفرد عن سهلي بن معاذ بنسخة كانها موضوعة، لا يحتج به، سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير قال: سئل يحيى بن معين عن زبان بن فائد فقال: ضعيف". انظر: المجروحين، لابن حبان (1/ 313).

قال ابن الجوزي: "قال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال يحيى: ضعيف، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال الرازي: صالح". انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (1/ 292).

(2) هو: سهل بن معاذ بن أنس الجهني، من أولاد الصحابة بمصر. له عن أبيه نسخة، ضعفه ابن معين، ومشاه غيره. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (3/ 245).

قال ابن حبان: "سهل بن معاذ بن أنس يروي عن أبيه، روى عنه زبان بن فائد، منكر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فايد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة، وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل بن معاذ زبان بن فائد، إلا الشيء بعد الشيء". انظر: المجروحين، لابن حبان (1/ 347).

وقال العجلي: "سهل بن معاذ بن أنس الجهني: مصري، تابعي، ثقة". انظر: الثقات، للعجلي (ص: 209).

(3) هو: معاذ بن أنس الجهني، صحابي.

في مسنده، حديث معاذ بن أنس الجهني (24/ 375)، برقم: (15609)، ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، مسند معاذ بن أنس (3/ 64)، برقم: (1491).

ثالثاً: الحكم على هذه الطريق:

وهذه الطريق ضعيفة جداً؛ لوجود ضعيفين فيها، وكلاهما تكلم فيه، وهما: رشدين بن سعد، وزبان بن فائد، متفق على تضعيفهما، كما سبقت أقوال أهل العلم فيهما عند ترجمتهما في الحاشية، ووصف حديثهما بالمنكر؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالنكارة، ورده؛ لأن الحديث من طريق: رشدين بن سعد، عن زبّان، وكلاهما متروك لروايتهما مناكير الأخبار، وتضعّيفهما من قبل حفظهما، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه النكارة والضعف الشديد، والله أعلم.

الحديث الرابع:

أولاً: الحديث[1]:

أخبرنا الإمام أبو علي الحسين بن محمد القاضي[2]، نا أبو القاسم إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن الشّاه[3]، حدّثنا أبو بكر محمّد بن نجيد[4]، أنا أحمد بن نجدة[5]، نا يحيى بن عبد الحميد[6]، نا أبي[1]،

(1) شرح السنة للبغوي، باب أدب الدعاء ورفع اليدين فيه (5/ 202 – 203)، برقم: (1399).

(2) هو: الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضي المروروذي، الإمام الجليل، أحد رفعاء الأصحاب، ومن له الصيت في آفاق الأرضين، توفي سنة: (462هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (4/ 356)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (2/ 134).

(3) هو: إبراهيم بن محمد بن علي بن الشاه، أبو القاسم التميمي، توفي سنة: (409هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (9/ 138).

(4) هو: محمد بن نجيد بن عمران بن حصين الخزاعي البصري الأزدي. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (1/ 253)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/ 109).

(5) هو: أحمد بن نجدة بن العريان، أبو الفضل الهروي، توفي –رحمه الله تعالى– سنة: (291هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (6/ 898).

(6) هو: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن ميمون بن عبد الرحمن الحماني، أبو زكريا الكوفي، توفي سنة: (230هـ). انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 168)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (12/ 341).

وعبد الرّحيم بن سليمان[2]، عن صالح بن حسان[3]، عن محمّد بن كعب[4]، عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: ((إذا سألتم الله فاسألوا ببطون أكفّكم، ولا تسألوا بظهورها، وإذا دعا أحدكم ففرغ من دعائه فليمسح بيديه على وجهه)). ضعيف. صالح بن حسان المدنيّ الأنصاريّ منكر الحديث، قاله البخاريّ.

ثانياً: من روى الحديث من هذه الطريق:

رواه أبو داود، أبواب فضائل القرآن، باب الدعاء (2/ 607)، برقم: (1485)، بزيادة في الفاظ الحديث، قال أبو داود: روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية، وهذا الطريق أمثلها، وهو ضعيف أيضاً، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (10/ 319)، برقم: (10779)، ورواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل،

(1) هو: عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو يحيى الحماني الكوفي. ولاؤه لحمان. وهم بطن من تميم. وأصله خوارزمي، ولقبه بشمين. توفي سنة: (202هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (5/ 106)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (16/ 452).

(2) هو: عبد الرحيم بن سليمان، الأشل، الكناني، الرازي. حديثه في الكوفيين، توفي سنة: (187هـ). انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (6/ 102)، تاريخ الإسلام، للذهبي (4/ 909).

(3) هو: صالح بن حسان أبو الحارث النضري المدني، نزيل العراق. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (4/ 84)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (6/ 323).

قال البخاري: منكر الحديث. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (4/ 275).

وقال أبو نعيم: منكر الحديث متروك. انظر: الضعفاء، لأبي نعيم (ص: 93).

وقال النّسائيّ: متروك الحديث. انظر: الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 57)

وقال ابن حبان: كان صاحب قينات وسماع، وكان ممن يروي عن الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع، روى عن محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعا: ((إذا دعوتم الله فادعوا ببطون الأكف))، وروى عنه أيضاً مرفوعاً: ((لا بأس أن يقلب الجارية إذا أراد أن يشتريها)) الحديث. انظر: المجروحين، لابن حبان (1/ 367).

وقال: ابن معين: صالح بن حسان مديني وليس حديثه بشيء. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/ 398)

وقال ابن حبان: ضعيف. انظر: الثقات، لابن حبان (6/ 456).

وذكره أبو العرب، والعقيلي والبلخي، وابن شاهين، في جملة الضعفاء.

(4) هو: محمد بن كعب بن حيان بن سليم بن أسد، أبو حمزة، وقيل: أبو عبد الله القرظي، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من أهل المدينة، قدم على عمر بن عبد العزيز في خلافته، توفي سنة: (108هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (55/ 130)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (26/ 340).

والتسبيح والذكر (1/ 719)، برقم: (1968)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى، باب رفع اليدين في القنوت (4/ 157)، برقم: (3194).

ثالثاً: الحكم على هذه الطريق:

وهذه الطريق ضعيفة جداً؛ لوجود ضعيف فيها، وهو: صالح بن حسان المدنيّ الأنصاريّ، متفق على تضعيفه، كما سبقت أقوال أهل العلم فيه عند ترجمته في الحاشية، ووصف حديثه بالمنكر؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالنكارة، ورده؛ لأنه تفرد بروايته صالح بن حسان المدنيّ الأنصاريّ، وهو متروك، كما سبق ذكر أقوالهم**

إذن: فالحديث حكمه النكارة والضعف الشديد، والله أعلم.

الحديث الخامس:

أولاً: الحديث[1]:

أخبرنا محمّد بن الحسن[2]، أنا أبو العبّاس الطّحّان[3]، أنا أبو أحمد محمّد بن قريش[4]، أنا عليّ بن عبد العزيز[5]، أنا أبو عبيد[6]، نا مروان الفزاريّ[7]، عن شيخ من أهل الجزيرة يقال له: يزيد بن

(1) شرح السنة للبغوي، باب شرائط قبول الشهادة (10/ 123)، برقم: (2510).

(2) هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن الميربند كشائي، لم أجد له ترجمة.

(3) هو: أحمد بن محمد بن سراج السنجي، أبو العباس الطحان، راوي كتاب أبى عيسى الترمذي عن أبى العباس المحبوبي، مات بعد (400هـ). انظر: الأنساب، للسمعاني (7/ 265)، تاريخ الإسلام، للذهبي (9/ 163).

(4) هو: محمد بن قريش بن سليمان بن قريش، أبو أحمد المروروذي، توفي بمرو سنة: (341هـ). انظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا (7/ 90)، تاريخ الإسلام، للذهبي (7/ 773).

(5) هو: علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور البغوي، أبو الحسن المكي، صحب أبا عبيد القاسم بن سلّام، وروى عنه تواليفه: غريب الحديث، وفضائل القرآن، والطهور، وغير ذلك، توفي سنة: (286هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (6/ 782)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، للفاسي (5/ 267).

(6) هو: القاسم بن سلام، الإمام أبو عبيد البغدادي الفقيه الأديب، صاحب المصنفات الكثيرة المشهورة، توفي سنة: (224هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (5/ 654)، تهذيب الكمال، للمزي (23/ 354).

(7) هو: مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن عيينة الفزاري الحافظ، أبو عبد الله الكوفي، توفي سنة: (193هـ). انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (15/ 191)، تاريخ الإسلام، للذهبي (4/ 1204).

زياد[1]، عن الزّهريّ[2]، عن عروة[3]، عن عائشة ترفعه: ((لا تجوز شهادة خائن، ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه[4]، ولا ظنين في ولاء ولا قرابة[5]، ولا القانع مع أهل البيت[6])). هذا حديث غريب، ويزيد بن زياد الدّمشقيّ منكر الحديث، وزاد بعضهم في هذه الرواية: ((ولا مجلود حدا)).

ثانياً: من روى الحديث من هذه الطريق:

رواه الترمذي، باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته (4/ 120)، برقم: (2298)، قال الترمذي: قال الفزاري: القانع: التابع. هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي ويزيد يضعف في الحديث ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه، ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روى بعض الناس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رد شهادة المحدود في الإسلام (12/ 355)، برقم: (4866)، ورواه الدارقطني في السنن، باب في المرأة تقتل إذا ارتدت (5/ 438)، برقم: (4602)، قال الدارقطني: يزيد هذا ضعيف لا يحتج به، ورواه البيهقي في السنن الكبرى، باب من قال: لا تقبل شهادته (20/ 462)، برقم: (20604)، قال البيهقي: يزيد بن أبي زياد -ويقال: ابن زياد– الشامي هذا ضعيف، ورواه أيضاً في باب من قال: لا تجوز شهادة الوالد لولده والولد لوالديه (21/ 66)، برقم: (20903).

---

(1) هو: يزيد بن زياد، ويقال: ابن أبي زياد القرشي الدمشقي، وقيل: إنهما اثنان. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (65/ 192)، تاريخ الإسلام، للذهبي (3/ 754)، تهذيب الكمال، للمزي (32/ 134).

قال البخاري: منكر الحديث. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (8/ 334).

وقال النسائي: متروك. انظر: الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 111).

وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ومتروك الحديث. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 265).

وقال ابن حبان: ليس ممن يحتج بنقل حديثه ولا بشيء. انظر: الثقات، لابن حبان (5/ 230).

(2) هو: محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر، من التابعين، توفي سنة: (144ه)، انظر: صفة الصفوة، لابن الجوزي (1/ 148)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (4/ 177 – 179).

(3) هو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد، الإمام الفقيه، أبو عبد الله القرشي الأسدي المدني الفقيه، توفي سنة: (94هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (40/ 237)، تاريخ الإسلام، للذهبي (2/ 1139).

(4) ولا ذي غمر على أخيه، أي: حقد وضغن. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (3/ 384).

(5) ولا ظنين في ولاء ولا قرابة، أي: الذي ينتمي إلى غير مواليه، لا تقبل شهادته للتهمة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (3/ 163).

(6) ولا القانع مع أهل البيت، أي: الخادم والتابع، ترد شهادته للتهمة بجلب النفع إلى نفسه. والقانع في الأصل: السائل. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (4/ 114).

ثالثاً: الحكم على هذه الطريق:

وهذه الطريق ضعيفة جداً؛ لوجود ضعيف فيها، وهو: يزيد بن زياد الدّمشقيّ متفق على تضعيفه، كما سبقت أقوال أهل العلم فيه عند ترجمته في الحاشية، ووصف حديثه بالمنكر؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعّيف هذا الحديث، والحكم عليه بالنّكارة ورده، لأن الحديث من طريق يزيد بن زياد الدّمشقيّ، وهو متروك؛ لرواياته مناكير الأخبار وتضعّيفها؛ لأنه ليس ممن يحتج بنقل حديثه، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه النكارة والضعف الشديد، والله أعلم.

الحديث السادس:

أولاً: الحديث[1]:

حدثنا أبو حامد أحمد بن عبد الله الصالحي[2] إملاء، أنا أبو بشر طاهر بن العباس العبادي[3]، نا أبو الحسن محمد بن ظفر الجارودي[4]، حدثنا أبو محمد عبد الله بن عروة[5]، نا يعقوب بن إبراهيم

(1) شرح السنة للبغوي، باب ترقيع الثوب والبذاذة والاحتراز عن الشهرة (12/ 44 – 45)، برقم: (3115).

(2) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي بن منصور الملقب بالصالحي، أبو حامد، لم أجد له ترجمة.

(3) هو: طاهر بن العباس بن محمد بن عبد الله القاضي الهروي أبو بشر العبادي الهروي، فاضل معروف، توفي سنة: (433هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (9/ 527)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، للصَّرِيْفِيْنِيُّ (ص: 286).

(4) هو: محمد بن ظفر بن محمد بن أحمد أبو الحسن بن أبي منصور العلوي الحسيني، قال الحاكم: السيد العالم النجيب، درس الأدب والفقه والنحو والكلام، وتقدم في أنواع من العلوم، وسمع الحديث الكثير، ورحل وصنف وجمع. مات في شوال سنة: (403هـ). انظر: بغية الوعاة، للسيوطي (1/ 122)، تاريخ بيهق/تعريب، لابن فندق (ص: 322).

(5) هو: عبد الله بن عروة، أبو محمد الهروي، الحافظ الإمام البارع، مصنف كتاب: (الأقضية)، توفي سنة: (311هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (11/ 181)، طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (2/ 497).

الدورقي[1]، نا سعيد بن محمد الوراق[2]، نا صالح بن حسان[3]، عن عروة بن الزبير[4]، عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال لي رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: ((يا عائشة، إن أردت اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلقي ثوبا حتى ترقعيه)). قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان[5]. قال محمد بن إسماعيل: صالح بن حسان منكر الحديث، وصالح بن أبي حسان الذي روى عنه ابن أبي ذئب ثقة[6].

ثانياً: من روى الحديث من هذه الطريق:

رواه الترمذي، باب ما جاء في ترقيع الثوب (3/ 297)، برقم: (1780)، قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان وسمعت محمداً يقول: صالح بن حسان منكر الحديث، وصالح بن أبي حسان الذي روى عنه ابن أبي ذئب ثقة، ورواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الرقاق (4/ 347)، برقم: (7867)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ورواه الشجري في ترتيب الأمالي الخميسية، باب في مدح القناعة، والاجتزاء باليسير، وما يتصل بذلك (2/ 274)، برقم: (2417)، ورواه ابن أبي الدنيا في الزهد (ص: 59)، برقم: (95).

ثالثاً: الحكم على هذه الطريق:

وهذه الطريق ضعيفة جداً؛ لوجود ضعيف فيها، وهو: صالح بن حسان المدنيّ الأنصاريّ، متفق على تضعيفه، كما سبقت أقوال أهل العلم فيه عند ترجمته في الحديث الرابع؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالنكارة، ورده؛ لأنه تفرد بروايته صالح بن حسان المدنيّ الأنصاريّ، وهو متروك، كما سبق ذكر أقوالهم**

(1) هو: يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح الحافظ أبو يوسف العبدي الدورقي البغدادي. توفي سنة: (252هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (6/ 234)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (32/ 311).

(2) هو: سعيد بن محمد الوراق، الثقفي، أبو الحسن الكوفي، سكن بغداد، ومات بها. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (4/ 459)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (11/ 47).

(3) سبقت ترجمته (ص: 24).

(4) سبقت ترجمته (ص: 28).

(5) انظر: سنن الترمذي (3/ 297)، برقم: (1780).

(6) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (4/ 275).

إذن: فالحديث حكمه النكارة والضعف الشديد، والله أعلم.

الخاتمة:

لقد اعتنى علماء المسلمين قديماً وحديثاً بالحديث النبويّ عناية بالغة، وقد ظهر ذلك جلياً في صنيع المحدّثين الذين لم يدّخروا جهداً في تمييز الصحيح من السقيم.

يمكن تلخيص أهم ماتناوله هذا البحث من نتائج في الآتي:

- بلغ عدد الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالنكارة سبعة أحاديث فقط، وكلها في كتابه: (شرح السنة).
- تبين أن الحديث المنكر عند الإمام البغوي هو: الحديث الذي يتفرد به المتروك، أو من اشتد ضعفه.
- وقع التفرد في الرواية التي حكم عليها الإمام البغوي بالنكارة من جهة الرواة الضعفاء الذين لا يعتد عليهم في الرواية.
- اعتمد الإمام البغوي في حكمه على نكارة الحديث على ما أورده الإمام البخاري والإمام الترمذي، كما تقدم النقل عنهم في ثنايا البحث.
- تظل جهود الإمام البغوي في خدمة الحديث فائقة في كمّها وكيفها ؛بالمقارنة مع غيره من أصحاب الأمهات من المصنفات الحديثة باستثناء الصحيحين في بعض جوانبهما.

وأوصي الباحثين المهتمين من أهل العلم أن يستكملوا مشروع حكم الإمام البغوي على باقي الأحاديث من خلال الطرق المعتمدة في علم دراسة الحديث.

وأخيراً: احمد الله الذي أعانني، ويسر لي لإكمال هذا البحث، وأن تكون الطريقة التي نهجتها في عرض أقوال العلماء وأدلتهم بصورة واضحه وصحيحة من دون إخلال في النقل والمعنى، والله ولي التوفيق .

المصادر والمراجع:

- عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (ت: 281هـ)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد)، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عدد الأجزاء: 1

- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكت، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عدد الأجزاء: 8.

- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، عدد الأجزاء: 2.

- محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى (ت279هـ)، سنن الترمذي = الجامع الكبير، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، عدد الأجزاء: 6.

- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ-1985م، عدد الأجزاء: 25 (23 مجلدان فهارس).

- عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1، 1406هـ- 1986م، عدد الأجزاء: 11.

- محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: 516هـ)، شرح السنة

- تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط: ، 1403هـ - 1983م، عدد الأجزاء: 15

- محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ)، رتبه على كتاب الجامع أبو طالب القاضي، العلل الكبير، المحقق: صبحي السامرائي- أبو المعاطي النووي- محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية- بيروت، ط1، 1409هـ، عدد الأجزاء: 1.

- شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر- بيروت، ط2، 1995م، عدد الأجزاء: 7.

- تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (تن 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: محمود محمد الطناحي- د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، عدد الأجزاء: 10.

- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (: 748هـ)، العبر في خبر من غبر، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: 4

- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط 8، 1426 هـ - 2005

- مصطفى بن عبد الله جلبي القسطنطيني، المشهور باسم: حاجي خليفة (ت 1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى- بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، دار العلوم الحديثة، دار الكتب العلمية) 1941م، عدد الأجزاء: 6(1، 2 كشف الظنون، 3، 4 إيضاح المكنون، 5، 6 هداية العارفين).

- أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ)، اللباب في تهذيب الأنساب، لناشر: دار صادر - بيروتلسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري

- الرويفعي الأفريقي، (ت 711هـ)، دار صادر- بيروت، ط3، 1414هـ، عدد الأجزاء: 15.

- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(ت: 748هـ)، المعين في طبقات المحدثين، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان - عمان – الأردن، لطبعة: الأولى، 1404، عدد الأجزاء: 1

- أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ- 1979م، عدد الأجزاء: 6.

- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، مقدمة صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: 5.

- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1432هـ، عدد الأجزاء: 1.

- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ-1984م، عدد المجلدات: 2.

- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربيلي (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط1، 1994م، عدد الأجزاء: 7.